

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٦١**

الأربعاء، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيسة	السيد ليفيكي/السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد ولدغريما
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميث – كوادرا
	السويد	السيد فارفريكا
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

1815028 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل غينيا – بيساو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد ماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

ينضم السيد فيدوتوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من فيينا.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد زيريهون.

السيد زيريهون (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لموافاتكم بأحدث المعلومات شفويا عن الأوضاع السياسية والأمنية في غينيا – بيساو وعن التحضير للانتخابات.

ومنذ اتخاذ القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨) في ٢٨ شباط/فبراير أُحرز تقدم مشجع في الجهود الرامية إلى التغلب على المأزق السياسي والمؤسسي المستمر في غينيا – بيساو لمدة ثلاث سنوات تقريبا. وكما يعلم مجلس الأمن، قدّم الرئيس جوزيهه ماريو فاز، رئيس غينيا – بيساو عددا من الالتزامات الكبرى أثناء الدورة الاستثنائية لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٤ نيسان/أبريل، وقد تم الوفاء بها. ويشمل ذلك أداء السيد أريستيدس غوميز، اليمين – بصفته رئيس وزراء معين على أساس توافقي – في ١٦ نيسان/أبريل، وإصدار مرسوم في نفس اليوم الذي يؤكد ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر موعدا لإجراء الانتخابات التشريعية وعقد الجلسة العامة للجمعية الوطنية في ١٩ نيسان/أبريل لأول مرة منذ أكثر من سنتين. وفي اجتماعها وافقت الجمعية العامة على تعيين رئيس الأمانة التنفيذية للجنة الانتخابية الوطنية، ومدد فترة ولاية البرلمان حتى تشرين الثاني/نوفمبر.

ومنذ ذلك الحين، وبتيسير من الوفد الوزاري للجماعة الاقتصادية الذي زار غينيا – بيساو في ٢٤ نيسان/أبريل، أدت حكومة جديدة شاملة اليمين. ويضم مجلس الوزراء الجديد الذي سيتولى مهامه إلى حين إجراء الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٦ وزيرا من بينهم أربعة نساء.

وأحرز تقدم كبير في أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحزبين السياسيين الرئيسيين، وهما الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، وحزب التجديد الاجتماعي، بتيسير من الأسقف الكاثوليكي في بيساو. ويعزى ذلك إلى حد كبير للضغوط المستمرة للجماعة الاقتصادية على الجهات السياسية المعنية في غينيا – بيساو، التي توجت بفرض جزاءات محددة الهدف على الأفراد الذين يعتبرون عقبة أمام الجهود الرامية إلى إنهاء حالة الجمود، فضلا عن تشجيع وتيسير مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والأعضاء الآخرين في المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين في بيساو، وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

تلك التطورات المشجعة تمهد الطريق للبدء بالعملية الانتخابية وإيجاد الفرص لأخذ زمام مبادرات أخرى لبناء علية

السلام الذي ما برحت جامدة منذ وقت طويل بسبب المأزق الذي وصلت إليه.

بيد أنه لم تنفذ حتى الآن العديد من الأحكام الرئيسية التي تم التوصل إليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وفقا لاتفاق تم بوساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعروف باتفاق كوناكري. وثمة خطوة تالية بالغة الأهمية، حيث بدأت الجهات السياسية المعنية في غينيا – بيساو بعقد حوار مائدة مستديرة وطنية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق كوناكري. في أعقاب حوار المائدة المستديرة الوطنية، من المتوقع أن تصدق الجهات السياسية المعنية على البرنامج الحكومي وميثاق الاستقرار اللذين يحددان مبادئ الإصلاحات الرئيسية حتى نهاية الولاية الحالية للهيئة التشريعية. لقد انصب التركيز الرئيسي للاجتماع الأول لمجلس الوزراء، في ١٠ أيار/مايو على الأعمال التحضيرية للانتخابات. سيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، بذل الجهود، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار المجموعة الخماسية لغينيا – بيساو، المؤلفة من الشركاء الدوليين، لتشجيع الحكومة على المضي قدما إلى عقد اجتماع المائدة المستديرة، وبشكل أعم، تنفيذ الأولويات المتبقية المبينة في اتفاق كوناكري.

أما فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، فقد وُضعت اللمسات الأخيرة على مشروع وثيقة قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الدعم الانتخابي إلى الحكومة بمبلغ ٧,٧ ملايين دولار. وسيدعم المشروع الأعمال التحضيرية التقنية لرسم الخرائط، وهو استكمال لسجل الناخبين، وتثقيف الناخبين والإدارة الانتخابية. قدمت حكومة غينيا – بيساو إسهاما غير مسبوق للصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بلغ ١,٨ مليون دولار. كما ساهم البرنامج الإنمائي في الصندوق بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، والذي، من بين أولويات أخرى، سيمكن البرنامج الإنمائي من شراء المعدات الانتخابية البيومترية للجناح التقني التابع لوزارة الداخلية. في ٢١ أيار/مايو، ستطلق عملية تقديم العطاءات لشراء المعدات والبرامجيات البيومترية، ومن المتوقع للجنة الانتخابية الوطنية المشرفة على العملية، أن تبدأ تسجيل الناخبين في ١ حزيران/يونيه.

ثمة حاجة ماسة إلى موارد إضافية لسد الفجوة في التمويل تبلغ نحو ٥,٧ ملايين دولار لتغطية تكلفة تسجيل الناخبين والتكاليف التشغيلية للانتخابات. ومن أجل تفادي أي تأخير آخر في الانتخابات، من المهم بالنسبة للمجتمع الدولي تقديم الدعم المطلوب من أجل سد الفجوة التمويلية.

ومهما يكن من أمر، لا نزال نشعر بالقلق إزاء حالة الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومنذ اتخاذ القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، وقع ما لا يقل عن خمس حالات ضبط مخدرات في المطار الدولي في بيساو، حيث يخشى الكثير أن ذلك ما هو إلا غيض من فيض. ويحدونا الأمل في أن الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز قدرات الرصد والإبلاغ لدى المكتب المتكامل، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والشركاء الآخرين، ستكشف في الوقت المناسب، عن الحجم الحقيقي للمشكلة وأن تسهم في مكافحة الإفلات من العقاب.

منذ اتخاذ القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، قام المكتب المتكامل بخطوات بدعم من إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، لإعادة توجيه موارد وتدخلات البعثة من أجل التنفيذ الفعّال للأولويات الجديدة التي عبر عنها بوضوح مجلس الأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، في الفترة من ٢٤ إلى ٣١ آذار/مارس، تم إيفاد بعثة تقييم تقني إلى بيساو بقيادة إدارة الشؤون السياسية، تتألف من إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها. واجتمع الفريق مع الجهات الوطنية والإقليمية والدولية، وعمل بشكل وثيق مع المكتب من أجل المساعدة على إعادة تنظيم موارد البعثة، ويجري العمل الداخلي على قدم

وساق بشأن إعادة التوجيه. واتفق على أن الموارد التي سيعاد نقلها مؤقتا من عنصر سيادة القانون والمؤسسات الأمنية لدعم الممثل الخاص للأمين العام في بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم للانتخابات، فضلا عن العنصر الذي أنشئ حديثا بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وسيدمج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا العنصر.

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع لأي عمليات نشر الأمم المتحدة في المستقبل لشرطة أن تركز على الكشف والتحقيق الجنائي، وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسيتم تعميم ذلك في جميع أنشطة البعثة. إن تقرير وتوصيات بعثة التقييم التقني الموفدة إلى غينيا – بيساو، سوف يبصر أيضا بعثة الاستعراض الاستراتيجي التي ستبدأ في أواخر آب/أغسطس أو أوائل أيلول/سبتمبر. سيشمل الاستعراض الاستراتيجي تقييم الأمين العام للمكتب المتكامل، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بإمكانية إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في البلد وإعادة ترتيب أولويات المهام، على النحو الذي طلبه المجلس في القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨).

إن الجهود الأخيرة الناجحة المبذولة لمساعدة أصحاب المصلحة في غينيا – بيساو في إنهاء المأزق السياسي والمؤسسي ووضع البلد على طريق السلام المستدام والتنمية توفر سببا للتفاؤل. أما الفترة المفضية إلى الانتخابات التشريعية، لا سيما المفضية إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة في ٢٠١٩ فستكتنفها حالات من عدم التيقن.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تقديري للإسهام الجدير بالثناء الذي قدمه السيد موديبو توري، والذي أنهى مهمته بصفته الممثل الخاص للأمين العام في ٦ أيار/مايو، وبخاصة مساعيه الحميدة لإقامة علاقات وثيقة وبناءة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنطقة. وأود أيضا أن أرحب بخلفه، السيد جوزيهه فييغاس فيليو، الذي سيضطلع بمسؤولياته في وقت لاحق من هذا الشهر ويواصل البناء على التقدم المحرز في غينيا – بيساو. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لشركائنا، أي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على إسهاماتهم وتعاونهم وجهودهم التي ساعدت على فتح الطريق أمام مستقبل أفضل لغينيا بيساو، وهي فرصة ينبغي تشجيع أبناء شعب غينيا – بيساو ومساعدتهم والتأثير عليهم لاغتنامها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد زريهون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مجلس الأمن على اهتمامه المتواصل بالتهديدات التي يشكلها الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والاستقرار في غينيا – بيساو.

كما سلّم المجلس في قراره ٢٤٠٤ (٢٠١٨) فإن حكومة غينيا – بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والشركاء الآخرين يعملون معا للتصدي لتلك التحديات الملحة. ويشمل ذلك تقديم الدعم إلى وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية المنشأة في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وفرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في إطار مشروع التخاطب بين المطارات ووحدة الاتجار بالأشخاص التابعة للشرطة القضائية. من الجدير ذكره إن وحدة الجرائم العابرة للحدود الوطنية حققت، من منذ إنشائها، في ٧٠ قضية من قضايا الاتجار بالمخدرات، وحققت مع ١١٣ شخصا تمت مقاضاتهم، وضبطت ١ ٣٥٣ كيلوغراما من الكوكايين والقنب. وبفضل التخاطب بين المطارات تحت توجيه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ألقي

القبض في شهر نيسان/أبريل على خمسة ركاب في مطار بيساو اثناء محاولتهم تهريب مادة الكوكايين.

وهذان مجرد مثالين على الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحققه بناء القدرات في إطار الدعم المتكامل المقدم لتعزيز تدابير العدالة الجنائية وتعزيز السلم والأمن. وقد أعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مجموعة من خدمات المساعدة التقنية لغينيا – بيساو، مع تحديد مجالات التدخل بوضوح.

أولا، علينا بذل المزيد من أجل بناء القدرات. وسنواصل دعم الشرطة القضائية ووحدتي النخبة المملوكتين وطنيا لتقديم الخدمات المشتركة اللتين أنشئتا وأثبتتا نجاحهما، وهما وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية وفرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات. وينبغي أن يشمل هذا الدعم المقدم لمهارات الكشف والتحقيق جمع المعلومات الاستخباراتية والتحليل، وتقنيات التحديد النمطي، وتبادل المعلومات العملياتية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

ثانيا، نحن بحاجة إلى المساعدة على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. والمكتب على أهبة الاستعداد للاستجابة إلى الطلب الوارد من وحدة الاستخبارات المالية في غينيا – بيساو من أجل تقديم المساعدة التقنية لمكافحة غسل الأموال ومنع التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تعزيز تدابير إنفاذ القانون من أجل مكافحة الجرائم البحرية. ويزيد أرخبيل بيجاغوس المكون من ٨٨ جزيرة من تعرض غينيا – بيساو للأنشطة الإجرامية بسبب الصعوبات الهائلة للسيطرة على المياه الإقليمية الشاسعة.

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالاقتران مع بيئة سياسية وأمنية صعبة، والثغرات في قدرات إنفاذ القانون، والقيود المفروضة على الموارد، تمثل خطرا واضحا على غينيا – بيساو والمنطقة وخارجها. ويتضح أن مكافحة الاتجار بالمخدرات وتفكيك الشبكات الإجرامية تقتضي تقديم مساعدة متخصصة، كما تتطلب تمويلات. وعلى الرغم من جهودنا المكثفة لتعبئة الموارد، فقد انخفض التمويل المقدم لأنشطة المكتب في غينيا – بيساو بصورة كبيرة عام ٢٠١٧. ويجب أن يعتمد مكتبنا فقط على تمويل المشاريع، حتى من أجل تقديم المساعدة التقنية التي تشتد الحاجة إليها. ومع ذلك، لا تزال الجهات المانحة تحجم عن الانخراط في غينيا – بيساو نظرا للحالة السياسية الراهنة.

ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لحث المجتمع الدولي على تمكين المكتب وغيره من الوكالات الدولية من تقديم الدعم الشامل الذي تحتاجه غينيا – بيساو لمعالجة أخطار المخدرات والجريمة، تمشيا مع قرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، للمساعدة على استعادة الزخم نحو إحراز تقدم. ولا يزال المكتب في خدمة المجلس.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فييرا.

السيد فييرا (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وقبل البدء، أود أيضا أن أرحب بتعيين السيد جوزيه فييغاس فيليو (البرازيل) بصفته الممثل الخاص الجديد للأمين العام لغينيا – بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. ويتمتع السيد فييغاس بأكثر من أربعة عقود من الخبرة في مجال الخدمة العامة والدبلوماسية، وتتطلع لجنة بناء السلام إلى العمل معه عن كثب. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد موديبو توري، على تعاونه الوثيق مع لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام خلال فترة توليه المنصب في غينيا – بيساو.

منذ إحاطتي الإعلامية السابقة إلى مجلس الأمن، في ١٤ شباط/فبراير (انظر S/PV.8182)، حدثت تطورات إيجابية في غينيا – بيساو. ولن أطيل كثيرا بشأن هذه النقاط، ولا سيما بعد الإحاطة الإعلامية الممتازة التي استمعنا إليها اليوم من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تابي – بروك زيريهون. وعلى نحو ما سمعنا، قام الرئيس جوزيه ماريو فاز بتعيين أريستيدس غوميس في منصب رئيس الوزراء التوافقي الجديد، وأكد على أن الانتخابات التشريعية ستجرى في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أدى أعضاء الحكومة الجديدة اليمين في ٢٦ نيسان/أبريل.

وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات من الجمود السياسي، عقدت جلسة عامة استثنائية للبرلمان يوم ١٩ نيسان/أبريل، عندما انتخبت الجمعية الشعبية الوطنية قيادة جديدة للجنة الانتخابية الوطنية، وتم مد ولاية الهيئة التشريعية التاسعة حتى تشرين الثاني/نوفمبر. ويعد تعيين رئيس جديد للجنة الانتخابية الوطنية خطوة هامة حقا، حيث إن ذلك كان يشكل عاملا يعرقل الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى نحو ما أبلغت المجلس خلال بياني في شباط/فبراير، فقد شدد العديد من المحاورين في غينيا – بيساو على ذلك في تموز/يوليه الماضي، عندما قمت بزيارة البلد.

وأود أيضا أن أضيف أنه في ٣ أيار/مايو، قام رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الوطني في غينيا – بيساو بشأن توطيد السلام والتنمية، الأب دومينغوس دا فونسيكا، بتقديم تقرير إلى الرئيس جوزيه ماريو فاز بعنوان ”باسم السلام“. وقد صيغت تلك الوثيقة بعد عملية طويلة من المشاورات الوطنية التي شارك فيها أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص من سكان غينيا – بيساو المغتربين والمقيمين في البلد. وتدرس الورقة سلسلة من المسائل ذات الصلة ببناء السلام، وتهدف إلى المساهمة في تحقيق المصالحة الوطنية. وقد بدأت الأعمال التحضيرية لهذا التقرير في عام ٢٠٠٩، وقدم صندوق بناء السلام الدعم لها.

وفيما يتعلق بالصندوق، تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ حافظته الجديدة لغينيا – بيساو بدأ هذا العام. وعلى نحو ما ذكرت خلال إحاطتي الإعلامية السابقة، فإنها تتألف من ستة مشاريع بقيمة إجمالية ٧,٣ مليون دولار، وذلك خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩. وتهدف إلى المساهمة من خلال اتباع نهج تصاعدية لبناء السلام، ودعم عمليات شاملة، وتعزيز مشاركة النساء والشباب.

وقد قمت يوم الاثنين، ١٤ أيار/مايو، بعقد اجتماع لتشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام لمناقشة الحالة في البلد. وفي تلك المناسبة، استمعنا إلى إحاطات إعلامية من السيد ديفيد ماكلكلان – كار، نائب الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو؛ والسيد تانو كوني، المراقب الدائم عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والسفير أناتوليو ندونغ مبا، الممثل الدائم لغينيا الاستوائية ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو؛ والسفير فرناندو دلفين دا سيلفا سفير غينيا – بيساو، والسيدة باري فريمان، الذين أمدونا بالمستجدات عن آخر أعمال مكتب دعم بناء السلام.

وخلال ذلك الاجتماع الإيجابي للغاية، أعرب المشاركون عن تأييدهم للتطورات في البلد، بما في ذلك حقيقة احترام الإطار الدستوري لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. كما أبرز الأعضاء مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأقروا بالدور الفعال والوقائي والرادع الذي تضطلع به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، وكذلك أهمية ضمان استمراريتها إلى أن تستوفى الشروط اللازمة من أجل انسحابها تماما، على الأقل حتى إجراء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩. ولذلك، تود لجنة بناء السلام أن تهنئ حكومة غينيا – بيساو والجهات الفاعلة السياسية على الروح البناءة التي أتاحت التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعيين رئيس الوزراء

أريستيديس غوميز وحكومته وتحديد موعد إجراء الانتخابات التشريعية هذا العام.

بيد أنني أود أن أؤكد على أهمية مواصلة دعم هذا الزخم الإيجابي والتأكيد على ضرورة المضي قدما في الأحكام الأخرى من اتفاق كوناكري، بما في ذلك اعتماد ميثاق لتحقيق الاستقرار. وأنا على ثقة بأن السلطات في غينيا – بيساو والجهات السياسية الفاعلة الرئيسية ستستمر في إظهار القيادة والتصميم في هذا الاتجاه.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للجهود التي تبذلها المنطقة لإيجاد حل للمأزق السياسي في البلد. وقد أصبح ذلك ممكنا بفضل التنسيق الدولي المثالي، الذي يشمل مجموعة المنظمات الدولية الخمس المشاركة في عملية بناء السلام في غينيا – بيساو، وهي: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

وشاركت لجنة بناء السلام بفعالية في هذه الجهود.

وكل ما ذكرته يجسد نهج الحفاظ على السلام في بناء السلام وأهمية كفالة اتساق الجهود الدولية المبذولة لدعم بناء السلام والحفاظ عليه في السياق الخاص بكل بلد، مع تركيز قوي على الشمولية والشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني. وهنا أيضا يأتي دور القيمة المضافة للجنة بناء السلام.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، فإن التحديات الهامة المقبلة تشمل، في جملة أمور، تمويل الانتخابات وتحديث قائمة تسجيل الناخبين. ولا بد من التغلب على التحديات المالية الحالية للتمكن في الوقت المناسب من إنجاز الأعمال التحضيرية للانتخابات. وجرى التوقيع على وثيقة مشروع لدعم الانتخابات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة غينيا – بيساو. وتغطي الميزانية الإجمالية التي تبلغ ٧,٧ ملايين دولار التحضيرات التقنية لتحديد مواقع عمليات تسجيل الناخبين وتحديثها والإدارة العملية للانتخابات. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن حكومة غينيا – بيساو قدمت بالفعل مساهمة غير مسبوقة في هذا الصندوق المشترك للتبرعات. كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبرعات. وبالإضافة إلى المساعدة التقنية المستمرة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى المكتب الفني لدعم العمليات الانتخابية، فإنه يعد أيضا لتقديم مساهمته في مشروع دعم الانتخابات. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى موارد مالية إضافية. ولذلك أود مرة أخرى أن أناشد دعم المجتمع الدولي من أجل سد الفجوة المالية القائمة المرتبطة بالعملية.

وأود أيضا أن أؤكد للمجلس مجددا على اعتزامي زيارة غينيا – بيساو في الأشهر المقبلة، ربما في تموز/يوليه، للتشاور مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن الكيفية التي يمكن بها للجنة بناء السلام أن تواصل دعم جهود بناء السلام في البلد، ولا سيما الانتخابات المقبلة. وسيقرر الموعد المحدد للزيارة بالتشاور مع السلطات المحلية. وستتيح لي الزيارة أن أشهد بصورة مباشرة الأعمال التحضيرية الجارية للانتخابات التشريعية. ولدى عودتي، فإنني أعتزم عقد اجتماع للجنة بناء السلام لمناقشة عملية السلام. وأود أيضا أن أؤكد من جديد استعدادي لتبادل النتائج مع أعضاء مجلس الأمن.

وستواصل تشكيلة غينيا – بيساو المشاركة بفعالية في متابعة الحالة في غينيا – بيساو وفي تقديم الدعم للبلد من خلال المبادرات المختلفة. ويجب بذل كل الجهود لتشجيع المجتمع الدولي على إبداء ثقة متجددة في غينيا – بيساو الآن بعد معالجة المأزق السياسي.

وأخيرا، أود أن أذكر مجلس الأمن بأن البرازيل حاليا رئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وعلى غرار ما حدث حينما

قدمت سابقا إحاطة إعلامية إلى المجلس، فإن أعضاء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية أيدوا ملاحظاتي وتوصياتي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فييرا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد جيجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطاتيهما الإعلاميتين الممتازتين. وأود أيضا أن أرحب في هذه الجلسة بمشاركة السيد ماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد جوزيه فييغاس فيليو على تعيينه بصفته الممثل الخاص لغينيا – بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ولأشيد أيضا بسلفه، السيد موديبو توري، على أعماله المتميزة بصفته رئيس المكتب.

ومنذ اتخاذ القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨) في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، بشأن تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، فإن المعلومات المشجعة الواردة من البلد تشكل قطيعة حقيقية مع الحالة السابقة، التي كانت تتسم بصفة خاصة بمأزق مؤسسي وسياسي. وفي الواقع، وعلى أساس الحوار الصريح والمشاورات الهادئة، يبدو أن الجهات الفاعلة السياسية في غينيا – بيساو، بما في ذلك الرئيس جوزيه ماريو فاز، والحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي، ملتزمة بقوة بالعمل معا على قيادة بلدها على الطريق المؤدي إلى السلام الدائم.

وهنا أود أن أهنئ جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والزعماء الدينيون، وأناشدهم مواصلة تلك الجهود، من أجل بناء مستقبل أفضل لغينيا – بيساو. وفي ذلك الصدد، فإن تعيين رئيس وزراء توافقي، السيد أريستيدس غوميس، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات البرلمانية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وإعادة فتح البرلمان ومزاولة عمله، فضلا عن تشكيل حكومة شاملة للجميع، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، دليل على هذا الزخم الجديد، وهو من المؤكد زخم هش، ولكنه يبعث على الأمل. وجاءت تلك الأعمال المختلفة، التي ترسي الأسس للتوصل إلى نهاية سلمية للأزمة، نتيجة للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق كوناكري المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الذي لا يزال الإطار التوافقي الوحيد الذي ينبغي أن يمكن من إيجاد حل دائم للحالة في غينيا – بيساو.

ومع ذلك، وبالرغم من تلك البوادر الإيجابية، فإن التحديات الهائلة المقبلة تتطلب مواصلة تقديم الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي، من أجل التغلب على العقبات التي تعترض إحلال السلام النهائي في غينيا – بيساو. وهذه هي المراحل المقبلة لاتفاق كوناكري، وهي تحديدا، تنظيم اجتماع مائدة مستديرة للحوار الوطني، والتوقيع على ميثاق للاستقرار والأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الأهداف ذات الأولوية الواضحة التي كلف بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو بموجب القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، وبخاصة فيما يتعلق بالانتخابات. ولذلك يود بلدي أن يناشد الجهات المانحة والمجتمع الدولي تهيئة الظروف التقنية اللازمة لتنظيم انتخابات تشريعية مفتوحة ونزيهة وذات مصداقية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مواصلة التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والشركاء الدوليون، بغية المساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد.

ويتصل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه غينيا – بيساو بالمسائل الأمنية، داخل البلد وعلى حدوده على السواء. وتتطلب

مواجهة هذا التحدي تحديث التشريعات والآليات الوطنية المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على نحو أكثر فعالية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، اللذان يهددان الأمن والاستقرار في غينيا – بيساو والمنطقة دون الإقليمية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن مجلس الأمن، من خلال قراره ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، يشجع على المزيد من مشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل المكافحة القوية لهذه الآفات.

وفي ذلك الصدد، يود بلدي أن ينوه، لا سيما في إطار التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بوجود خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠١٦–٢٠٢٠، التي تهدف إلى الإسهام، في جملة أمور، في الحد من إدمان المخدرات والاتجار بالمخدرات والجريمة في المنطقة دون الإقليمية. ومن الأهمية بمكان أن نضع في اعتبارنا أنه بوسع سوء إدارة المسألة الأمنية أن يحدث تأثيرا سلبيا على استمرار العملية السياسية.

ومن ذلك المنظور، نرى أن من الضروري أن يزود مكتب الأمم المتحدة المعني المخدرات والجريمة بالوسائل اللازمة للاضطلاع بمهمته، من أجل الإسهام في إيجاد مخرج ناجح من الأزمة. وفي نهاية المطاف، فإن امتلاك الجهات السياسية في غينيا – بيساو زمام مصيرها، واستمرار الدعم من الشركاء الدوليين سيمكنان غينيا – بيساو من استعادة السلام، وهو ضمان لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب جمهورية غينيا الاستوائية بعقد الإحاطة الإعلامية اليوم، وتشكر السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد، على المعلومات الهامة للغاية التي قدمها.

ونشكر أيضا السفير ماورو فييرا على جهوده المكثفة والمضنية للاضطلاع بالمهام الموكلة إليه في العام الماضي. ونرحب بتعيين السيد جوزيه فيغاس فيليو ممثلا خاصا جديدا للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. ونود أيضا أن نهنئ مرة أخرى الممثل الخاص السابق، السيد موديبو توري، على مبادراته وتعاونه المستمر مع مجلس الأمن خلال فترة ولايته التي استمرت لعامين.

بعد مرور قرابة ثلاث سنوات على الأزمة السياسية والمؤسسية في غينيا – بيساو، أصبح لدى مجلس الأمن والمجتمع الدولي سبب يدعوهما إلى التفاؤل. وتقدم التطورات الإيجابية الأخيرة التي حصلت في البلد تفسيرا منطقيا للبيئة المشجعة. ففي ١٦ نيسان/أبريل، بعث الرئيس جوزيه ماريو فاز الأمل في نفوس شعبه وأصدقاء غينيا – بيساو والمجتمع الدولي بتعيين السيد أريستيد غوميس رئيسا للوزراء بتوافق الآراء. وكان تعيين السيد غوميس في ذلك المنصب الهام من الدولة نتيجة لمفاوضات طويلة جرت في المقام الأول بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، مما مكّن الأحزاب السياسية الرئيسية من التوصل إلى توافق آراء قوي. وبعد ذلك ببضعة أيام، أقر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو الموافقة الساحقة من جانب المجتمع المدني والشعب بشكل عام على تعيين هذا السياسي الخبير.

وفيما يتعلق بالحكومة الجامعة، التي تم تشكيلها مؤخراً، ورغم أنه صحيح فعلا أن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي يسيطران على غالبية المناصب الحكومية، فإن المفاجأة الحقيقية في تشكيل الحكومة هي تخصيص مقاعد لرؤساء ثلاثة أحزاب أخرى، وهي الاتحاد من أجل التغيير وحزب التقارب الديمقراطي وحزب الديمقراطية الجديدة، مما يدل على الطبيعة الجامعة للحكومة. ويتمثل الهدف الرئيسي لفريق الحكومة الجديدة، الذي ينبغي أن يحقق نتائج ملموسة في وقت قصير نسبيا، في ضمان إجراء انتخابات تشريعية سلسة وشفافة وشاملة للجميع في ١٨ تشرين

الثاني/نوفمبر. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم بشكل حيوي توفير مبلغ ٧,٧ مليون دولار اللازم للصندوق الانتخابي في أقرب وقت ممكن. وقد اتفقت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على هذا الصندوق ليتسنى المضي قدما في تحديث الإحصاءات المتعلقة بعدد الناخبين وإنشاء قسم جديد لرسم الخرائط، الأمر الذي سيمكن الحكومة والقيادة الجديدة للجنة الانتخابية الوطنية، من الناحية التقنية، من تنظيم هذه الانتخابات بنجاح وفي بيئة سلمية وهادئة.

ويتطلب بناء السلام وتوطيد التقدم السياسي والمؤسسي أكثر بكثير من مجرد تنظيم الانتخابات. كما يطالب اتفاق كوناكري بإجراء أنواع أخرى من الإصلاحات الحاسمة، مثل مراجعة الدستور والتوقيع على ميثاق للاستقرار وإصلاح القانون الانتخابي وإصلاح قانون الأحزاب السياسية، بما في ذلك التمويل العام، وإصلاح قطاع الدفاع والأمن والعدل ووضع خطة بداية جديدة للتنمية، وفقا لرؤية تيرا رانكا. إن آفاق التنمية ضرورية لتمكين البلد من العودة إلى مسار التنمية الاقتصادية. وننوه بالتبرعات المقدمة بالفعل ونعبر عن الامتنان لمقدميها، ونهنئ حكومة غينيا – بيساو على تقديم مساهمة أولية قدرها ١,٨ مليون دولار، غير أننا نود أن ندعو المانحين والمؤسسات المالية الدولية الرئيسية والمانحين التقليديين وغير التقليديين لغينيا – بيساو إلى تقديم مساهمات من شأنها المساعدة في إنجاز هذه العملية.

ومن المهم أن تحدث هذه التنمية في سياق التنمية الإقليمية. وكما أعربت عن ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي في بيانها المؤرخ ٢ أيار/مايو، نود أن نشجع السلطات الجديدة وجميع الأطراف المهتمة في غينيا – بيساو على العمل عن كثب في إطار المؤسسات الديمقراطية في البلد واتخاذ خطوات عاجلة ومستدامة للتصدي للتحديات الراهنة في أقرب وقت ممكن من أجل ضمان الاستقرار الدائم في البلد. ويبرز مثالا ليبريا وسيراليون بوضوح أنه يمكن، بفضل الجهود والإرادة السياسية والتضامن والتنسيق والمساعدة الدولية، التوصل إلى حل سلمي ودائم للحالة في غينيا – بيساو.

في الختام، نهنئ المؤسسات الإقليمية، وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، ونشيد بهما على الجهود الهائلة والتقدم الكبير الذي أحرزاه لحل المأزق السياسي والمؤسسي. ومن المهم أيضا الاعتراف بمشاركة وجهود الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. ومن الضروري أن تظل هذه المجموعة من الأطراف الفاعلة الدولية ملتزمة بتقديم المساعدة لغينيا – بيساو في فترة ما بعد الانتخابات ومساعدتها على وضع ميزانية لتحقيق أهدافها الاقتصادية. وأود على وجه الخصوص أن أشكر وأهنئ السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على دعمه لحكومة غينيا – بيساو للحد من الاتجار بالمخدرات.

وبصفتنا رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو، فإننا ننظر في القيام برحلة إلى ذلك البلد في نهاية شهر حزيران/يونيه للوقوف على التقدم المحرز وإجراء تقييم للحالة في ما يتعلق بالجزاءات الحالية المفروضة على القادة العسكريين الذين نفذوا الانقلاب في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد زيريهون والسفير فييرا على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أشكر المدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطته الإعلامية رغم أنه غادرنا بسبب صعوبات تقنية. لقد كان الاستماع إليه هاما بالنظر إلى ما تشكله الجريمة المنظمة من تهديد محدد في غينيا – بيساو.

إن المملكة المتحدة ترحب، على غرار الآخرين الذين تكلموا حتى الآن، بالتقدم المحرز مؤخرا في غينيا – بيساو. وقد

كان هذا التقدم كبيرا. حيث يشكل تنصيب رئيس وزراء بتوافق الآراء بعد عدة أشهر من الصعوبات، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية وتشكيل حكومة جامعة، كلها علامات على أن حسن الإدراك والتفكير في استقرار غينيا – بيساو كانت لهما الغلبة على المصالح السياسية الضيقة. ومع ذلك، أعتقد أنه يجب أن نشهد جميعا تقدما مستمرا قبل أن نقتنع بأن الواقع الحالي هو حقيقة جديدة حقا. ونحن بحاجة إلى أن يلتزم قادة غينيا – بيساو باتفاقهم السياسي. إنه اتفاق من أجل مستقبل بلدهم وشعبهم، ويجب ألا يكون رهينة للنزاعات الشخصية.

إننا بحاجة إلى الوحدة وراء الاستعدادات للانتخابات، التي لم تعد تفصلنا عنها سوى ستة أشهر. كما أننا بحاجة إلى اتخاذ خطوات موحدة في اتجاه الإصلاح السياسي والدستوري بما يتماشى مع الالتزامات الملموسة التي تم التعهد بها في كوناكري. وقد رأينا بالفعل كيف تصرف المجتمع المدني، سواء القادة الدينيين أو الوسيطات، لتحقيق مصالح البلد على المدى الطويل. ونحث قادة غينيا – بيساو على تهيئة الفرص لمشاركتهم الهادفة في العمليات السياسية. ونحن نعلم في المجلس أن التسويات السياسية الشاملة للجميع هي تلك التي تدوم.

ومن الواضح أننا لم نكن لنناقش التقدم المحرز في غينيا – بيساو من دون القيادة الحليمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي نحثها على مواصلة مشاركتها من أجل إنهاء الأزمة السياسية، وفي المقابل، يجب علينا في المجلس أن نظل متحدين في دعمنا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولكل الأشياء المبهرة التي تقوم بها.

وقد مدد مجلس الأمن، في شباط/فبراير، ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، بتركيز أدق على المساعي الحميدة. وعلى الرغم من أن الحالة في الميدان قد تغيرت، فإن الولاية لا تزال بنفس القدر من الأهمية، إن لم تكن أكثر أهمية. وفي الأجل القصير، يجب أن تعزز الأولويات التسوية السياسية وإجراء الانتخابات. وسيكون من الضروري الاستمرار في دعم المساعي الحميدة في الأجل المتوسط، في سبيل الوصول إلى الإصلاحات السياسية. ونرحب كذلك بتعميق التركيز على الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات، اللذين يشكلان تهديدات أمنية، لا للبلد فحسب، بل للمنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

ونرحب ترحيبا حارا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير فييرا، وأتفق معه على أهمية نهج الحفاظ على السلام. ويأتي تعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد جوسيه فييغاس فيليو، في وقت مناسب ومحمود، بالنظر إلى البيئة السياسية المتغيرة في الميدان وتجديد الولاية. وأمامه فرصة لتجديد الاتجاه والعزم لإعادة تركيز وتقليص مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وفقا لولاية شباط/فبراير، والوفاء بالمهام ذات الأولوية قيد النظر.

ولكن أود أن أتقدم، في ذات السياق، بخالص شكر المملكة المتحدة للممثل الخاص السابق للأمين العام موديبو توري. فقد أظهر التزاما حقيقيا حيال غينيا – بيساو حتى نهاية فترة ولايته، وساعد على تحقيق التقدم الإيجابي الذي نناقشه اليوم، على الرغم من العقبات التي واجهها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر، بدوري، الأمين العام المساعد زيريهون، والسفير فييرا على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم؛ وعلى الرغم من أن المدير التنفيذي فيدوتوف قد غادرنا، نود أن نعرب عن تقديرنا لنشاطه المتجدد في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في غينيا – بيساو. وكذلك أشارك الآخرين في الترحيب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد فيليو، وهو يتأقلم مع مهام منصبه الجديد. إننا نتطلع كثيرا إلى العمل معه، ونعرب عن تقديرنا لسلفه، الممثل الخاص للأمين العام

موديبو توري، على خدمته وشغفه لإحداث تغيير إيجابي في حياة شعب غينيا – بيساو.

وتجد الولايات المتحدة ما يثلج الصدر في تعيين رئيس الوزراء أريستيديس غوميز بتوافق الآراء وأدائه اليمين، وكذلك التزام الرئيس فاز المتجدد بتنفيذ اتفاق كوناكري. ولئن كنا نأمل في أن تكون هذه التطورات السياسية الأخيرة مؤشرا على وجهة إيجابية لغينيا – بيساو، فإن تجارب الماضي تذكرنا بأن نظل حذرين. فلا تزال اليقظة مطلوبة من جانب جميع أصحاب المصلحة لضمان الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها قادة البلد. وشعب غينيا – بيساو يستحق ذلك، والمجلس يطالب بذلك. ونحن نحث الرئيس فاز ورئيس الوزراء غوميز، وزعيم الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، بيريرا والآخرين، على متابعة تعزيز تنفيذ اتفاق كوناكري وإعداد الأمة للانتخابات البرلمانية التي طال انتظارها، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

وندعو أعضاء الحكومة الشاملة للجميع، عقب تشكيلها السريع، إلى التركيز على إنشاء برنامج عمل وتقديم الخدمات لتبيان أنها جادة في خدمة الشعب الذي أتى بها إلى السلطة. ونشجع على إشراك المجتمع المدني والجماعات النسائية، في جميع هذه الجهود. ونشيد بالمشاركة المؤثرة للمنتدى النسائي من أجل السلام والمجلس الوطني للمرأة، ونتطلع إلى المنتدى الوطني للنساء والفتيات من أجل السلام، المقرر عقده في بيساو في وقت لاحق من هذا الشهر.

وإذ تنطلق غينيا – بيساو أخيرا تجاه الانتخابات التشريعية التي تقرر مؤخرا أن تجرى في تشرين الثاني/نوفمبر، نتطلع إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. ونشجع جميع شركاء غينيا – بيساو في المنطقة والمجتمع الدولي على إيجاد سبل لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة للتحضير للانتخابات وتنفيذها، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم المالي.

إن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية يدمران الحياة في كل أرجاء المعمورة. ونحن نقدر العمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا – بيساو – العمل الذي نرى أنه أحدث أثرا إيجابيا، بالحد من الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد كان إنشاء وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في بيساو، برعاية مبادرة ساحل غرب أفريقيا، بمثابة أداة قوية لإدماج الجهود المبذولة في جميع أنحاء المنطقة من أجل مكافحة الاتجار بالبشر.

وقد علمنا بسرور أنه قد تمت إعادة ٢٠ من أعضاء الوحدة الموقوفين إلى العمل ب، وقد أثلجت صدورنا سلسلة مضبوطات المخدرات في مطار بيساو في نيسان/أبريل. ونأمل أن نرى المزيد من هذه النتائج الملموسة، مع التحقيقات والمساءلة التي تدعمها الحكومة والأجهزة الأمنية، بغض النظر عن المكان الذي تقود إليه خيوط التحقيق. ولكن لكي نستمر في رؤية الأثر، نود أن نرى عودة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى بيساو. وسوف نعمل مع زملائنا في المجلس والأمانة العامة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة على إيجاد طريقة لتحقيق ذلك.

ومرة أخرى، أحيي النشاط في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك فرضها الجزاءات، شباط/فبراير، على مفسدي اتفاق كوناكري وكل جهودها المتطلعة إلى الأمام لإيجاد حلول دائمة لأزمة غينيا – بيساو وتنفيذ الأحكام المتبقية من اتفاق كوناكري.

وكما ذكرت في شباط/فبراير (انظر S/PV.8194)، فإننا نعتقد أن اتخاذ القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨) بتجديد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، سيؤدي إلى تحسن حقيقي في البعثة، مما يسمح لها بالتركيز على إنهاء حالة الجمود. وقد شهدنا، بعد شهرين فقط من ذلك، عملية سياسية ملموسة، ونتوقع أن نرى بعثة تركز على الحلول السياسية وتستخدم مساعيها الحميدة لتعمل في تضافر مع الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. إننا نقدر مواصلة تنفيذ القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨) إذ أنه اتخذ بتحديد المهام التي كلفت بها البعثة، وحجمها وميزانيتها.

وتشجعنا كذلك الأحداث الإيجابية التي وقعت في الشهر الماضي، غير أننا نسلم بأنه لا يزال أمام غينيا – بيساو شوطا طويلا لتقطعه. وسيواجه شعبها العديد من التحديات على ذلك الطريق، ولكن يجب ألا يكون القادة المعرقلون والمتعنتون والأنانيون أحد تلك التحديات. فقد أظهر القادة الآن رغبة في اتخاذ بعض الخطوات بنية حسنة كما يبدو. وسنعمل بفارغ الصبر لتتبع التقدم المحرز في الأسابيع والأشهر المقبلة في سياق تنفيذ اتفاق كوناكري، وتعزيز الوحدة وتقديم الخدمات لشعب غينيا – بيساو، ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية وإعداد البلد للانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد فافيركا (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد زيريهون، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيدوتوف، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين اليوم. كما أشكر السفير ماورو فييرا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إسهامه في مناقشة اليوم.

لقد حدث عدد من التطورات الإيجابية، منذ أن اجتمعنا آخر مرة في هذه القاعة لمناقشة غينيا – بيساو. إننا نرحب بتعيين أريستيدس غوميز رئيسا للوزراء في ١٦ نيسان/أبريل فضلا عن تشكيل حكومة شاملة للجميع في ٢٥ نيسان/أبريل. فكلتا هاتان الخطوتان هامتان في تنفيذ اتفاق كوناكري والشروط المسبقة اللازمة لعقد انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية. ونحن متفائلون بأن هذه التطورات الجديدة يمكن أن تساعد على تمهيد الطريق للتوصل إلى حل دائم للأزمة السياسية في البلد.

ونشيد بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والوساطة الإقليمية في غينيا – بيساو، التي أظهرت مرة أخرى كيف يمكن للجهود الإقليمية أن تحل المآزق والمنازعات السياسية وتمنع نشوب النزاعات.

وفي هذا السياق، أشيد إشادة خاصة برئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس فاوري غناسينغبي توغو، ووسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، الرئيس ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، على الدور الذي قاما به.

ويجب على جميع أصحاب المصلحة الآن العمل صوب إجراء انتخابات ذات مصداقية في وقتها، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ومواصلة تنفيذ اتفاق كوناكري. وفيما يتعلق بالانتخابات، من الضروري معالجة الفجوة التمويلية المتعلقة بتسجيل الناخبين وإجراء الانتخابات. وسيكون لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو كذلك دور هام في الفترة التي تسبق الانتخابات المقبلة.

ونرحب بإعادة تشكيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد جوسي فييغاس فيليو. إننا نهنئه على تعيينه، ونتطلع إلى العمل معه بشكل وثيق.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا، لا تزال توجد تحديات حقيقية يتعين معالجتها، ومهمة المساعي الحميدة للممثل الخاص ستكون أمرا بالغ الأهمية في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالإبلاغ لاستراتيجي والتقارير الموجهة نحو تبيان النتائج من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، حتى يتسنى لمجلس الأمن أن يضطلع بدوره الكامل ويتخذ القرارات على أساس فهم شامل للحالة على الأرض، وأفضل طريقة يمكنه أن يدعم بها البلد. ومما يزيد من أهمية ذلك أن الحالة في البلد لا تزال هشة. والهشاشة الحالية يمكن أن تتفاقم جراء الحالة الاقتصادية.

ونلاحظ أن حصاد الكاجو يبدو هذا العام أقل مما كان عليه في العام الماضي. وعليه، أنه سيكون من المهم إجراء تقييم للمخاطر و/أو تحليل للنزاعات. وإن للجنة بناء السلام دورا هاما تؤديه في توحيد جهود الجهات الفاعلة والإسهام في تحليل التهديدات والتحديات. ونرحب بالزيارة المقبلة لرئيس اللجنة في تموز/يوليه، ونتطلع إلى إحاطته للمجلس مرة أخرى في الوقت المناسب. وما تزال خريطة الطريق ذات النقاط الست واتفاق كوناكري صالحين ويمثلان الطريق الوحيد الشرعي للمضي قدما. ويجب تنفيذهما تنفيذا كاملا.

وإذ نتطلع إلى المستقبل بغية التصدي للأسباب الجذرية للنزاع في غينيا – بيساو، فإن من الضروري أن نركز على المصالحة والحوار السياسي وتعزيز سيادة القانون عن طريق المؤسسات الفاعلة والشاملة للجميع، بوصفها دوافع هامة للسلام. وندعو إلى تقديم المزيد من الدعم للمشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية، لا سيما في سياق الانتخابات. وسيكون ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في بناء مستقبل غينيا – بيساو شرطا لازما هاما لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

وقد شهدت الأشهر الأخيرة تقدما هاما في غينيا – بيساو. وتجب الاستفادة من هذا الزخم، ويجب على جميع الأطراف العمل معا لأجل التنفيذ التام لاتفاق كوناكري والتحضير للانتخابات. ونحن على استعداد لدعم تلك الجهود.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة الهامة، ويعرب عن تقديره لإحاطات الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تايي – بروك زيريهون، وسفير البرازيل، السيد ماورو فييرا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وأود أن أبدأ بتسليط الضوء على التقدم المحرز مؤخرا في غينيا – بيساو عقب اتخاذ القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨). وترحب بيرو بتعيين السيد أريستيدس غوميز رئيسا للوزراء، الذي جاء نتيجة لتوافق الآراء بين جميع الأطراف وفقا لأحكام اتفاق كوناكري. ونتطلع إلى الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وننوه إلى تمكن الجمعية الوطنية من الانعقاد للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٦. وينبغي استمرار هذه التطورات لإحراز التقدم في تنفيذ اتفاق كوناكري بوصفه الإطار الأساسي لحل الأزمة السياسية في البلد. ونود أن نشير في ذلك الصدد إلى ثلاثة جوانب محددة نعتقد أنها تتطلب منا العمل على وجه الاستعجال لتحقيق السلام الدائم في غينيا – بيساو.

يتعلق الجانب الأول بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ونعتقد أن نجاح الانتخابات التشريعية هذا العام سيكون لصالح التطور الطبيعي للانتخابات الرئاسية المتوقع إجراؤها في عام ٢٠١٩. ويعني ذلك تعزيز مشاركة المواطنين على نطاق واسع، ولا سيما النساء والشباب، في عملية شاملة وشفافة. ونرحب بتعيين الجمعية الوطنية لأربعة أعضاء في اللجنة الانتخابية الوطنية، بمن فيهم رئيسها. ومع ذلك، نشدد على ضرورة توفير التمويل الكافي للعملية وأن يتوافر لديها ما يلزم من المعدات والقدرات اللوجستية. ولذلك، فإننا نؤيد العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في مجال الوساطة والمساعي الحميدة ودعم تنظيم الانتخابات. ونرحب بالدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونشير إلى ضرورة استمرار تعاون المجتمع الدولي.

ثانيا، إن من الضروري تحسين الأمن والوصول إلى العدالة. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء ضعف غينيا – بيساو أمام التهديدات من قبيل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تقوض المؤسسات والنسيج الاجتماعي. ومن الضروري منع الجماعات الإرهابية في المنطقة من إقامة الصلات مع مثل هذه الآفات. ولذلك، نرى أن من الأهمية بمكان تعزيز القدرات المؤسسية، ولا سيما في مجالي الأمن والعدالة، وزيادة

التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لدعم الجهود الوطنية في هذين المجالين.

وتتعلق النقطة الثالثة ببناء مجتمع سلمي شامل للجميع وينعم بالرخاء. ومن الضروري معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وخاصة في ظروف تعيش فيها غالبية السكان في حالة من الفقر والضعف. ويمكن لتلك الحالة أن تتفاقم بسبب الانخفاض في إنتاج الكاجو بوصفه السلعة التصديرية الرئيسية. ونشدد في ذلك الصدد، على ضرورة ضمان التوقعات والاستقرار في التمويل الذي يخصصه صندوق بناء السلام لدعم الجهود التي تبذلها غينيا – بيساو بغية تمكين السكان من الحصول على التعليم الأساسي والصحة والخدمات القضائية، من بين أمور أخرى. ونشجع تعزيز المشاريع التي تنفذها لجنة بناء السلام التي تعطي الأولوية للتنمية المستدامة في البلد، بما يساعد على تمكين النساء والشباب. ونؤكد أهمية العمل الذي يجري تنسيقه بصورة ملائمة مع المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني.

ختاما، نود التشديد على أهمية دور الوساطة الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، بين الجهات الفاعلة الدولية الأخرى الملتزمة بتحقيق السلام في غينيا – بيساو. ونشيد أيضا بالعمل الذي يؤديه السيد موديبو توري، بصفته رئيس المكتب المتكامل، ونرحب بتعيين السيد جوزيهه فييغاس فيليو، الممثل الخاص الجديد للأمين العام لغينيا – بيساو ورئيس المكتب المذكور، الذي تحظى كفاءته المهنية بالثناء على نطاق واسع.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود، بدوري، أن أشكر السيد ماورو فييرا، سفير البرازيل، والسيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطاتهم الوافية بشأن الحالة السياسية والأمنية في غينيا – بيساو. وتعرب فرنسا عن عميق امتنانها للأنشطة التي يضطلعون بها، والتي حدثت جنبا إلى جنب مع استئناف الحوار بين الأطراف في غينيا – بيساو بعد إبرام اتفاق كوناكري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. أود أن أتطرق إلى نقاط ثلاث سبق أن أكدها المتكلمون السابقون.

أولا، أود أن أؤكد مجددا تأييد فرنسا الكامل لتعيين الرئيس جوزيهه ماريو فاز السيد أريستيدس غوميز في منصب رئيس الوزراء على أساس توافقي. وبعد مرور عام ونصف العام على اتفاق كوناكري، يشهد هذا التعيين على عزم الأطراف على التغلب على المأزق السياسي. وترحب فرنسا أيضا بتشكيل رئيس الوزراء غوميس حكومة شاملة، التي تتمثل مهمتها الرئيسية في تهيئة الظروف السياسية والمؤسسية المواتية لإجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر.

ثانيا، تدل التطورات السياسية الأخيرة التي كنا نأمل فيها على الإجراءات المنسقة التي اتخذها المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية لتسوية الأزمة في غينيا – بيساو. وأؤكد مجددا في ذلك الصدد، تأييد فرنسا الكامل للمبادرات التي تقوم بها المنظمات الإقليمية، وخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي كان لها دور بالغ الأهمية. وفي أعقاب الدورة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية بشأن غينيا – بيساو عين الرئيس فاز أريستيدس غوميز رئيسا للوزراء. ونحن مقتنعون بأن حل النزاع سيعطى أولوية قصوى من خلال التشاور والتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية. وفي ذلك الصدد، تشكل المجموعة الخماسية لشركاء غينيا – بيساو، التي ذكرها السفير فييرا، محفل التنسيق المناسب الذي ينبغي الحفاظ عليه ودعمه.

ثالثا، من الأهمية بمكان التزام مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والجهات المانحة الدولية بدعم جهود مكتب الأمم

المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وكذلك جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي يعتبر دوره أساسيا في تهيئة بيئة معافاة وملائمة لتحقيق الاستقرار السياسي الدائم. ويدعو التاريخ الحديث للبلد إلى التفاؤل من جراء التقدم المحرز مؤخرا. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن نبعث بالرسالة الجماعية الصحيحة والمعبرة عن اليقظة والالتزام المتواصل، عقب تعيين رئيس الوزراء بتوافق الآراء.

وينبغي أن تساعد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل الجديدة بموجب القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨) على دعم المجالات ذات الأولوية لأجل حل الأزمة في غينيا – بيساو: تنفيذ اتفاق كوناكري، والتقيد بالإطار الزمني المتوقع للدورة الانتخابية وإجراء عملية مراجعة الدستور. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتنا للممثل الخاص الجديد للأمين العام، فضلا عن الإعراب عن تقديرنا لسلفه.

وأخيرا، فإن إشراك المرأة في عملية حل الأزمة، وخاصة عبر شبكة النساء الوسيطات التي أنشئت، يعدُّ عنصرا هاما أيضا لتعزيز الحوار الجاري بين الأطراف المحلية.

ولإيجاد حل دائم في غينيا – بيساو، نحتاج إلى عملية شاملة يدعمها الجميع. إن الفشل سيكون أمرا مزعزعا للاستقرار وينبغي ألا نسمح به.

السيد ولدغريما (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام المساعد تايي – بروك زيريهون على إحاطته الإعلامية عن آخر التطورات في غينيا – بيساو. ونحن ممتنون أيضاً للمدير التنفيذي فيدوتوف على الملاحظات التي قدمها عن طريق التداول بالفيديو، ونشيد بالعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلاوة على ذلك، نُعرب عن تقديرنا لرئيس تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام على إحاطته الإعلامية، بما في ذلك بشأن نتائج اجتماعه الأخير. ونُثني على المشاركة النشطة والمستمرة للتشكيلة في دعم بناء السلام والحفاظ على السلام في ذلك البلد. ونحيط علماً باعتزام رئيس التشكيلة زيارة غينيا – بيساو ونتطلع إلى سماع انطباعاته لدى عودته.

وننضم أيضاً إلى الآخرين في الترحيب بتعيين السيد جوزيه فيغاس فيلو (البرازيل) بصفته الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ونعرب عن التقدير للممثل الخاص السابق للأمين العام موديبو توري على خدمته المتفانية.

كما ورد في الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها للتو، حدثت تطورات إيجابية في غينيا – بيساو. ونود أن نشير إلى ما قاله زملاؤنا الأفارقة من كوت ديفوار وغينيا الاستوائية. في أعقاب الشلل المؤسسي خلال السنوات الثلاث الماضية، يمثل قرار رئيس غينيا – بيساو جوزيه ماريو فاز بتعيين أريستيد غوميز رئيساً للوزراء بتوافق الآراء بعد إجراء مشاورات مع الأطراف السياسية والمجتمع المدني خطوة في الاتجاه الصحيح حقا. ومن الأمور المشجعة أيضا القرار المتعلق بإجراء الانتخابات البرلمانية وإعادة فتح البرلمان وكذلك تولي الحكومة الجديدة مهامها.

إن هذه التطورات وغيرها من التطورات الإيجابية قد أذكت قطعاً الشعور بالأمل والتفاؤل ونحن نرحب ترحيباً حاراً بها. ونود أن نهنئ حكومة غينيا – بيساو والجهات السياسية الفاعلة على مشاركتها البناءة، الأمر الذي أدى إلى تحقيق هذا الانفراج.

والدور الذي اضطلعت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل الشلل المؤسسي جدير بالثناء حقا، وهو دليل على المساهمة الهامة التي يمكن أن تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حل النزاعات والأزمات في جوارها المباشر، بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين. وبطبيعة الحال، يجب علينا ألا نغفل عن التحديات التي لا تزال قائمة، ونأمل أن يستمرّ الزخم الإيجابي الذي نراه.

ولا يمكن المغالاة في التشديد على الأهمية المحورية لاتفاق كوناكري للحفاظ على السلام والأمن والتنمية في غينيا – بيساو ونأمل في أن يحترم جميع أصحاب المصلحة في البلد الاتفاق وأن يمتثلوا له في معالجة خلافاتهم وفي التصدي للتحديات التي تواجه بلدهم. وما من شك في أن المشاركة المستمرة من جانب المجتمع الدولي ستكون حيوية في تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وإلى تجديد التمويل. وسيكون الدعم المستمر من مكتب الأمم المتحدة المتكامل وتشكيلة لجنة بناء السلام أيضاً بالغ الأهمية في هذا الصدد.

أخيراً، نعتقد أن الجهود المتضافرة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والشركاء الآخرون ذوو الصلة أمر حاسم لتحقيق الحل الدائم في غينيا – بيساو.

السيد المنيّخ (الكويت): بداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر للسيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولسعادة السيد ماورو فييرا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام على إحاطاتهم القيمة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الممثل الخاص الجديد للأمين العام في غينيا – بيساو، السيد جوزيه فيغاس فيليو، على توليه هذا المنصب. ونتمنى له بالغ التوفيق في مساعيه، ونؤكد له دعمنا الكامل خلال مهمته. كما أود أن أشكر الممثل الخاص السابق للأمين العام في غينيا – بيساو، السيد موديبو توري، على كل ما حققه في فترة عمله في هذا المنصب. ونتمنى له كذلك التوفيق في مهامه الجديدة.

بعد مرور عام ونصف العام منذ توقيع اتفاق كوناكري، يسرنا الآن أن نرى خطوات فعلية إيجابية من قبل جميع الأطراف المعنية لإحراز تقدّم من شأنه أن يخلق بيئة مواتية لتنفيذ بقية متطلبات الاتفاق. ونرحّب هنا بقرار فخامة الرئيس جوزيه ماريو فاز باختيار رئيسٍ لمجلس الوزراء يحظى بقبول جميع الأطراف، وبتشكيل حكومةٍ شاملة حظيت بتوافق جميع الأطراف كذلك، وبتحديد تاريخ الانتخابات التشريعية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم. ونحث هنا جميع الأطراف المعنية على الاستمرار في هذا النهج البنّاء والبناءِ عليه بهدف مواصلة تنفيذ الأحكام المتبقية من الاتفاق.

وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية المزمع عقدها، نحث مكتب الأمم المتحدة على تقديم الدعم المناسب لإجراء تلك الانتخابات، وفق نطاق ولايته المحددة بموجب القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، وضمان إشراك جميع مكونات المجتمع خلال العملية الانتخابية، ومتابعة الأوضاع عن كثب للحيلولة دون حدوث أي أمور تعكّر صفوها. ونرحب هنا بمواصلة الجهود من قبل لجنة بناء السلام لتشجيع التمويل لدعم العملية الانتخابية، والتي تمخّض عنها مؤخراً مبلغ ٧,٧ مليون دولار.

كما لا يفوتني الإشادة بجهود المنظمات الإقليمية والدولية التي تعمل في غينيا – بيساو لتيسير تنفيذ الاتفاق، وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الذين قاموا بجهود حثيثة مع جميع أصحاب المصلحة للوصول إلى تنفيذ عدد من متطلبات الاتفاق، خاصة في إطار المبادرات الإقليمية لحلّ النزاعات الإقليمية. كما نرحّب بجهود لجنة بناء السلام لتنفيذ عدد من المشاريع الداعمة لدور المرأة ودور المجتمع المدني. ونُشيد كذلك بالدور الهام الذي يقوم به المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في مكافحة المخدرات والجريمة المنظّمة.

ختاماً، إن التطورات الإيجابية الأخيرة في غينيا – بيساو تحققت بسبب الخطوات التي تتخذها المنظمات الإقليمية لتحقيق مزيد من التقدم على أرض الواقع، وتتطلب دعم مجلس الأمن لها. وندعو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى

استكمال جهودها في هذا المجال، ونتطلع الآن إلى عقد المؤتمر الوطني للإصلاح الدستوري، الذي نص عليه اتفاق كوناكري، في نهاية العام الجاري.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (تكلّمت بالإنكليزية): تودّ مملكة هولندا أن تُعرب عن خالص الشكر للأمين العام المساعد زيريهون والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد فيدوتوف، ورئيس تشكيلة لجنة بناء السلام، السفير فييرا، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن الحالة في غينيا – بيساو.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الممثل الخاص للأمين العام توري على عمله الدؤوب في غينيا – بيساو، ونرحب ترحيباً حاراً بانضمام الممثل الخاص الجديد للأمين العام فيلو إلى فريق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

كما نثني على العمل الهام الذي يقوم به المكتب في الميدان، ولا سيما في ضوء الولاية الجديدة المنصوص عليها في القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨).

ونتطلع إلى العمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو فيما تواصل الحالة تحسنها.

فيما يتعلق بالحالة في غينيا – بيساو وتنفيذ القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، أود أن أركّز على ثلاثة جوانب: التطورات الإيجابية على أرض الواقع في غينيا – بيساو؛ والحاجة إلى دعم الجهود الإقليمية، لا سيما جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو؛ وأهمية المشاركة المستمرّة من جانب مجلس الأمن.

أولاً، نودّ مرة أخرى أن نرحّب بالتطورات على أرض الواقع في غينيا – بيساو. إن تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء وتشكيل حكومة شاملة للجميع وتحديد موعد محدد للانتخابات التشريعية هي خطوات إيجابية في غينيا – بيساو. وتُظهر الخطوات المتخذة توفر حسن النية لدى الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية في غينيا – بيساو. وتفسح هذه الخطوات المجال للمكتب المتكامل للعمل في تنفيذ ولايته، في ظل وجود حكومة وبرلمان يؤدّيان وظائفهما.

ونود أن نسلّط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات النسائية في كسر الجمود السياسي في غينيا – بيساو، والتأكيد من جديد على أن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في غينيا – بيساو أمر أساسي.

ونشجع حكومة غينيا – بيساو على مواصلة إشراك النساء في جميع مراحل العملية السياسية وعلى جميع مستوياتها.

ومن المهم أن تستمر الحكومة والرئيس والجهات السياسية الفاعلة الأخرى في العمل من أجل تنظيم انتخابات تشريعية حرة ونزيهة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، والانتخابات الرئاسية في العام المقبل. وللمضي قدما، من الضروري استعادة الثقة في المؤسسات الديمقراطية والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية في غينيا – بيساو.

ويقودني هذا إلى نقطتي الثانية، وهي تقديم الدعم للمنطقة. إن المنظمات السياسية الرئيسية الخمس – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تعرف أيضا باسم مجموعة البلدان الخمسة – تؤدي دورا هاما في غينيا – بيساو. ومن المهم أن يواصل مجلس الأمن دعم المشاركة النشطة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، فضلا عن التعاون القوي بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وبقية أعضاء مجموعة البلدان الخمسة في المضي قدما. ولا يمكننا التقليل من أهمية

الدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تخطي المأزق السياسي. وسيكون من الحيوي أن يستمر الممثل الخاص الجديد للأمين العام في تقديم الدعم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحفز ذلك التعاون في الأشهر المقبلة، لا سيما في ضوء تنظيم الانتخابات.

أنتقل إلى نقطتي الثالثة. لا مجال للتهاون في مسألة غينيا – بيساو. ويجب على مجلس الأمن أن يبقيها قيد النظر. ولئن كانت التطورات الأخيرة في غينيا – بيساو إيجابية، يجب علينا ألا نغفل عن أهمية التنفيذ الكامل لخارطة طريق بيساو ذات النقاط الست واتفاق كوناكري. ولئن كانت اللجنة ترحب بالتطورات الإيجابية، يجب علينا أيضا تسليط الضوء، عند الاقتضاء، على المسائل التي تهمنا، مثل تعيين الرئيس فاز لوزير الدولة الجديد بوتشي كاندي. إن اسم بوتشي كاندي مدرج في قائمة الجزاءات لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتعيينه تذكير بأن الحالة السياسية قد تحسنت، لكن الحالة في غينيا – بيساو لا تزال هشة.

وقد لا تدوم أوجه التحسن السياسية هذه طويلا إذا لم تعالج المسائل الهيكلية الأساسية. إن الحكومة الجديدة مناط بها مهمة وضع برنامج حكومي يدعم الوحدة الوطنية. ومن الأهمية بمكان أن يتمكن أصحاب المصلحة في غينيا – بيساو من تجاوز المأزق السياسي.

وفي الختام، نحث الأطراف السياسية الفاعلة في الميدان ومجموعة البلدان الخمسة على مواصلة العمل من أجل دعم تشكيل حكومة شاملة للجميع في غينيا – بيساو، وتنظيم انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، والتنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري وخارطة طريق بيساو ذات النقاط الست. واستمرار مشاركة مجلس الأمن سيظل أمرا أساسيا للمضي قدما.

السيد جانغ ديانبين (الصين) (*تكلم بالصينية*): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام المساعد، السيد تايي – بروك زيريهون، والسيد فيدوتوف، والسفير فييرا على إحاطاتهم الإعلامية.

تشيد الصين بالتقدم المحرز مؤخرا في العملية السياسية في غينيا – بيساو، وبدء تنفيذ اتفاق كوناكري من جانب مختلف الأطراف في البلد. لقد أدت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، دورا هاما في مجال الوساطة والمساعي الحميدة في حل الأزمة السياسية في غينيا – بيساو، وهو أمر تقدره الصين. وتدعو الصين الجهات المانحة الدولية والشركاء الدوليين إلى تقديم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل مواصلة دعم البلد في جهوده الرامية إلى تعزيز قدرة الدولة على تحسين حياة شعبها.

ونأمل أن يقدم فريق الأمم المتحدة القطري، ولجنة بناء السلام، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مساعدة محددة الأهداف للبلد، نظرا لاحتياجاته.

وتدعم الصين البلدان الأفريقية في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وينبغي لها أن تعمل جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل والممثل الخاص الجديد للأمين العام في غينيا – بيساو، السيد فيليو، من أجل تعزيز الحوار والتواصل بين مختلف أصحاب المصلحة في غينيا – بيساو، من أجل الحفاظ على الاستقرار والتنمية الدائمة في غينيا – بيساو وغرب أفريقيا، والاضطلاع بدور بناء في هذا الصدد.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام المساعد زيريهون، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة السيد فيدوتوف، والسفير

فييرا على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة بشأن آخر التطورات في غينيا – بيساو.

ترحب كازاخستان بالخطوات المشجعة التي اتخذتها مؤخرا جميع الأطراف من أجل إنهاء الجمود السياسي الطويل الأمد في غينيا – بيساو. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ تعيين رئيس الوزراء غوميس بتوافق الآراء، وتشكيل حكومة شاملة للجميع والاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

نود أن نهنئ الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد جوزيه فييغاس فيليو، بتعيينه ونتمنى له كل النجاح. إننا نقدم دعمنا الكامل لالتزامه بتيسير التوصل إلى حل سياسي للأزمة. ونشارك الآخرين في الإعراب عن تقديرنا العميق للرئيس السابق لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، السيد موديبو توري، على خدمته المتفانية.

ونثني أيضا على جهود الوساطة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا برئاسة الرئيسين فور غناسينغبي، رئيس توغو، وألفا كوندي، رئيس غينيا. إننا نقر بالجهود التي يبذلها أعضاء مجموعة غينيا – بيساو المؤلفة من منظمات دولية خمس. ونعتقد أن جميع تلك التدابير قد أسهمت إسهاما كبيرا في التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا، وأنها خطوات في الاتجاه الصحيح. نرحب بقرار تمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو حتى ٣٠ حزيران/يونيه، نظرا لأن البعثة تقوم بدور حاسم في الإسهام في تحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو. ولذلك، نأمل في تمديد آخر لولاية البعثة.

ومن الضروري الآن التعجيل بالأعمال التحضيرية للانتخابات. ومن الواضح أنه يجب على الشركاء الدوليين أن يتحدوا من أجل تقديم ما يلزم من الدعم التقني واللوجستي والمالي للعملية الانتخابية.

وباستخدام هذا الزخم البناء، ندعو جميع الأطراف إلى التعجيل باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الأحكام الأخرى المعلقة من اتفاق كوناكري، بما في ذلك عملية مراجعة الدستور، واعتماد ميثاق لتحقيق الاستقرار. أما المسائل الأخرى المثيرة للقلق التي يجب أن تعطى اهتماما عاجلا منا جميعا، فهي الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. إن المشاركة الوطنية أمر حاسم في تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى تعزيز قطاعات الأمن والقضاء وإنفاذ القانون. وبالتالي، فإننا نؤيد مجموعة برامج المساعدة التقنية لغينيا – بيساو التي وضعها المكتب. وندعو سلطات غينيا – بيساو إلى مواصلة تعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول في تلك المجالات.

بالإضافة إلى هذه الخطوات، يجب السعي لإيجاد أنجع التدابير لضمان الاستقرار في البلد والقدرة على الصمود من خلال زيادة الدعم المقدم للخطط الإنمائية القائمة واستراتيجية الأمم المتحدة لبناء السلام، مع التركيز بوجه خاص على التعليم والرعاية الصحية. كما أن ضمان مشاركة المرأة والشباب في العملية السياسية في جميع المراحل وعلى جميع المستويات يكتسي نفس القدر من الأهمية. وندعو جميع الجهات المانحة إلى توفير الأموال اللازمة لتنفيذ جميع هذه التدابير.

نحن نرحب بعزم السفير ماورو فييرا والسفير أناتوليو ندونغ مبا، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو، على زيارة البلد. سيسهم ذلك أيضا في تحسين الحوار فيما بين الأطراف. ونؤكد من جديد استعدادنا للعمل بشكل وثيق مع جميع الأطراف المعنية من أجل دعم وتوطيد جهود بناء السلام في غينيا – بيساو.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نقدر المعلومات التي قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تايي – بروك زيريهون، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،

السيد يوري فيدوتوف، والسفير ماورو فييرا بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

لقد مرتّ ثلاث سنوات تقريبا على بداية الأزمة في غينيا – بيساو، التي تتعلق بالسياق السياسي السلبي.

ولدينا اليوم توقعات كبيرة، حيث نرى تغلب البلد على الصعوبات التي يواجهها، بفضل تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء من خلال صفقة توفيقية أدت إلى تنشيط تنفيذ اتفاق كوناكري، الذي لا يزال يمثل الإطار الأساسي للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة وللسعي إلى تحقيق السلام الدائم والمستدام. كما نراقب عن كثب وضع واعتماد برنامج حكومي، من شأنه أن يساعد في تحديد معايير الحكومة وهيكلها.

وندعو مرة أخرى إلى تعزيز تلك الاتفاقات، الأمر الذي سيمكن جميع الجهات المعنية من مواصلة المضي قدما في تنفيذ تسوية سياسية واجتماعية دائمة لا تستند إلا إلى مصالح شعب غينيا – بيساو في إطار الاحترام التام لسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه في إطار خريطة الطريق التي وضعت في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، يجب أن يظل الحوار الشامل للجميع إحدى الأدوات الرئيسية للتمكين من إجراء الانتخابات التشريعية في ظل الحكومة الحالية والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩.

على الرغم من الآثار البعيدة المدى للتقدم السياسي الذي تم إحرازه، فإن غينيا – بيساو تواجه تحديات مختلفة يجب التعامل معها بأقصى قدر ممكن من الفعالية. أولا، في الأجل القصير، يحتاج كل من الحكومة والبرلمان إلى الدعم التقني والمالي بحيث يمكنهما البدء في تسجيل الناخبين وتعزيز الآليات اللازمة لإجراء الانتخابات البرلمانية. والتعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة أمر أساسي لتحقيق ذلك، ولذلك ننوه بالجهود الكبيرة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثتها في غينيا – بيساو، وكذلك بإسهامات الاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وبالعمل الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والذي يرمي إلى الجمع بين أطراف النزاع وتشجيع الحوار.

ونرحب بالجهود والعمل المتميز للممثل الخاص السابق للأمين العام موديبو توري، الذي نتمنى له كل النجاح في مهامه في المستقبل. كما نرحب بتعيين الممثل الخاص الجديد ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، السيد جوزيه فيغاس فيلو، الذي نثق في أنه سيؤدي مهامه بأقصى قدر من المهنية. ونعتقد أنه يجب تعزيز عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وتركيزه على المبادرات التي من شأنها مواصلة إتاحة الفرص للحوار. ونحن على ثقة بأن هذه العوامل ستساعد على تشكيل حكومة جامعة وتوطيد العمليات الانتخابية المقبلة.

وفيما يتعلق بعمل المكتب، فإننا نترقب بفارغ الصبر الاستعراض الاستراتيجي للبعثة وإعادة تشكيلها المقترح. كما نشيد بعمل تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، التي تقودها البرازيل باقتدار، ونؤكد على أهمية تعزيز الروابط المتعلقة بالتعاون وتبادل المعلومات بين البعثة ومجلس الأمن. كما نشجع مبادرة منتدى القيادة النسائية بشأن السلام. وفي غينيا – بيساو، حيث يبين العمل الذي تقوم به المرأة في البحث عن حل سياسي مدى أهمية المنظور الجنساني ومشاركة المرأة في الوساطة والحوار.

وفيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في البلد والمسائل الأمنية، يجب أن تظل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية أولوية. ويجب أن يكون الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال الفريق القطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جزءا لا يتجزأ من تعزيز التنمية وتوطيد سيادة القانون، بهدف خفض احتمالات التعرض لخطر المخدرات والجريمة من خلال تعزيز مختلف مكونات نظام العدالة. كما يجب على المجتمع

الدولي أن يقدم المساعدة اللازمة لغينيا – بيساو من أجل تحسين مراقبتها لسواحلها ومجالها الجوي ولتدريب الشرطة على إجراء التحقيقات في الجريمة المنظمة وأنشطة الاتجار بالمخدرات.

في الختام، نود أن نؤكد على التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن من خلال التآزر بين جميع الأطراف. ونؤكد مجددا على أنه في أوقات الأزمات السياسية والمؤسسية والاجتماعية، يجب أن تشكل كفالة رفاه السكان، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا، المصلحة العليا التي توجه جهودنا لتحقيق الاستقرار النهائي في غينيا – بيساو.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية تايي – بروك زيريهون؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد ماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. كما نرحب بتعيين السيد جوزيه فيغاس فيليو ممثلا خاصا للأمين العام في غينيا – بيساو، ونتمنى له النجاح في عمله.

نلاحظ التقدم الكبير المحرز في حل الأزمة السياسية في غينيا – بيساو منذ تعيين الرئيس جوزيه ماريو فاز لرئيس الوزراء أريستيديس غوميز في أوائل نيسان/أبريل. ونرحب بتشكيل حكومة توافقية، نفهم أن أعضاءها يحظون بالقبول لدى جميع القوى السياسية الرئيسية في غينيا – بيساو. ونؤيد عمل قيادة البلد في التحضير للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر. ونتوقع أن يقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو الدعم الفعال للعمليات الانتخابية، وفقا لولايته المنشأة بموجب القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨). ونحيط علما بالخطط الرامية إلى الدعوة إلى انعقاد الجمعية الوطنية لمناقشة المسائل المتصلة بمراجعة الدستور في المستقبل القريب.

ونعتقد أن ذلك سيكون أمرا مهما للغاية على صعيد صياغة مقترحات لإصلاح القوانين التأسيسية في البلد وتجنب أي تكرار للاضطرابات السياسية الحالية في المستقبل. ونلاحظ مع الارتياح الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لدعم السلطات في التحضير لانعقاد الجمعية.

ونود أن نوجه اهتماما خاصا إلى أهمية مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات في المنطقة. وتستحق الجهود التي تكلم عنها السيد فيدوتوف دعمنا الكامل.

ونود أن نشكر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السياسية في غينيا – بيساو. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن أي اتفاقات بشأن مستقبل البلد وترتيباته ينبغي أن تستند إلى تطلعات المواطنين أنفسهم، دون أي ضغط أو فرض حلول جاهزة من الخارج. وتلبية هذه الاتفاقات للمصالح الوطنية الحقيقية هي الطريقة الوحيدة لقيامها بدور إيجابي في تمكين البلد من الخروج من الأزمة التي طال أمدها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة بولندا.

أود أن أشكر الأمين العام المساعد تايي – بروك زيريهون والسفير ماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات بشأن التطورات الأخيرة في غينيا – بيساو. كما أود أن أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على تحليله الشامل.

ترحب بولندا بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في غينيا – بيساو، في أعقاب مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في لومي في ١٤ نيسان/أبريل. ويمثل

تعيين حكومة جامعة، برئاسة رئيس الوزراء الذي تم تعيينه بتوافق الآراء، السيد أريستيديس غوميز، وإعادة افتتاح الجمعية الوطنية، وانتخاب رئيس للجنة الانتخابية الوطنية، والإعلان عن إجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر خطوات هامة لإنهاء المأزق السياسي وتنفيذ اتفاق كوناكري بنجاح.

وإزاء تلك الخلفية، لا يزال الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يمثلان اثنين من التهديدات الخطيرة للسلام والاستقرار في غينيا – بيساو.

وفي هذا الصدد، ندعو القادة السياسيين ومؤسسات الدولة إلى مكافحة تلك الجرائم بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

وأخيراً، فإننا نشيد بالدور الذي قام به رئيس سلطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس توغو السيد فور غناسينغبي، ووسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في غينيا – بيساو، ورئيس جمهورية غينيا السيد ألفا كوندي، بالإضافة إلى الميسرين الإقليميين والدوليين الآخرين، من أجل حل الأزمة السياسية. أخيرا وليس آخرا، إسمحوا لي أن أعرب عن دعمنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام المعين مؤخرا، السيد جوسي فيغاس فيليو. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن خالص امتناننا لسلفه، السيد موديبو توري، على جهوده الرامية إلى حل الأزمة السياسية في غينيا – بيساو.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل غينيا – بيساو.

السيد دا سيلفا (غينيا – بيساو) (*تكلم بالفرنسية*): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على دعوتي إلى مجلس الأمن وإعطائي الكلمة.

بعد مضي ثمانية عشر شهراً على توقيع اتفاق كوناكري، أصبح لدى بلدي أخيراً رئيس وزراء بالتوافق. وأصبح لغينيا – بيساو الآن منذ ٢٥ نيسان/أبريل، حكومة شاملة. ويسعدني للغاية أن أشكر جميع أعضاء المجلس على صبرهم وجهودهم وتضامنهم. وأود أن أعرب عن امتناني لمجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسفير ماورو فييرا.

تواجه حكومتنا الشاملة للجميعتحديًا كبيراً في الإعداد للانتخابات التشريعية المقبلة التي من المقرر تنظيمها بالفعل في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وينص اتفاق كوناكري أيضًا على تنفيذ عدد من الإصلاحات المؤسسية. لماذا؟ لا يكفي مجرد إجراء انتخابات ناجحة لتعزيز الاستقرار المؤسسي لسيادة القانون بشكل ديمقراطي.

ولإعطاء أعضاء المجلس صورة أكثر دقة عن أزمتنا المؤسسية الطويلة، أود أن أذكر هنا أنه خلال الـ ٢٤ سنة الماضية من ديمقراطيتنا التعددية، أجرت غينيا – بيساو خمس انتخابات تشريعية، وعانت من حرب أهلية وشهدت انقلابين. ويعد رئيس الوزراء الحالي السيد أريستيدس غوميث، الشخص العشرين الذي يشغل هذا المنصب. ويظهر كل ذلك بوضوح بأنه لا يكفي إجراء انتخابات ناجحة لتعزيز المؤسسات الديمقراطية. ولتحقيق جميع الأهداف المنصوص عليها في اتفاق كوناكري، ستحتاج الحكومة والبرلمان الشاملان للجميع إلى مشاركة المجتمع الدولي، على سبيل المثال، في مجال المساعدة التقنية.

إن غينيا – بيساو بحاجة إلى دعم المجلس لإجراء انتخابات عامة وتشاركية وشفافة وحرة ونزيهة. ورغم جهودنا المالية المحلية، التي كانت تعتمد على ميزانية الدولة، فإن الحكومة ستحتاج إلى مساعدة مالية لتغطية التكاليف المترتبة عن ذلك، بما في ذلك تكاليف الإعداد التقني السليم للانتخابات. ويخطر على ذهني على سبيل المثال، الحاجة الملحة إلى تحديث سجلات الناخبين، خاصة فيما يتعلق بتسجيل الناخبين الجدد، وبالتحديد آلاف

الشباب الذين بلغوا سن التصويت منذ الانتخابات الأخيرة التي أجريت في عام ٢٠١٤.

وسنواصل في الإطار السياسي الجديد الاعتماد على صبر وتضامن أعضاء المجلس. والأهم بالنسبة لنا هو أنه يمكننا الآن بناء مؤسساتنا العامة المركزية، وأخيرا، التحرك في اتجاه استعادة النظام الدستوري، من خلال الحوار السياسي الذي تم اعتماده من جديد.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى كل النجاح للممثل الخاص للأمين العام في بلدي، السيد جوزيه فيغاس فيليو. ويشكل تعيين مواطن برازيلي ليشغل هذا المنصب، مصدرا متجددا للأمل بالنسبة لنا.

في الختام، يمكنني أن أؤكد للحاضرين امتناننا.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.